

[[حمد السنان ومقبرتا السنة والشيعه]]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

قال الشيخ حمد السنان -هداه الله-: (كلما مررت على المقبرتين
مقبرة السنة ومقبرة الشيعة، تثور في نفسي هذه الأسئلة: لماذا
مقبرة للسنة ومقبرة للشيعة؟! ما هو الأصل الذي بني عليه هذا
الفصل؟! ولماذا يأخذ صورة اختلاف الدين كما تنفصل مقابر
المسلمين عن مقابر المشركين؟! هذه الأسئلة لا بد لها من
إجابة جريئة وعمل جريئ تكون حصيلته إسقاط هذا الفاصل
بين المقبرتين).

الشيخ حمد السنان -هداه الله- جعل إسقاط الفاصل بين
المقبرتين من أهم أولويات دعوته واهتماماته، بل من أعظمها،
ولذلك شغلت باله، مما جعل تلك الأسئلة تثور في نفسه وتأخذ

حيزًا كبيرًا في مختلف جوانب حياته القلبية والفكرية والنفسية، ونسي أو تناسى أن وحدة المجتمع لا تكون إلا بالتوحيد الخالص لله عزو جل، الذي من أجله خلق الله الخلق وبعث الرسل. وأنزل الكتب، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

وجعل الله التوحيد أصل الدين الذي لا نجاة إلا به، والشرك أساس كل فرقة وشر، بل جعله الله محبطًا للعمل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

وإذا كان الشيخ حمد السنان يتطلع بشدة إلى أجوبة جريئة وعمل جريء تكون حصيلته إسقاط هذا الفاصل بين المقبرتين؛ فلماذا لا يدعو إلى ما هو أهم وأجدر وأحق وأكثر جدارة واستحقاقاً من إسقاط الفاصل بين المقبرتين؟! وكان الأجدر أن تثور في نفس الشيخ حمد السنان أسئلة أعظم من تلك الأسئلة

وتوجب عليه التركيز عليها، وهي عقبات إن أزاحها سقط
الفاصل من تلقاء نفسه.

ومن أبرز تلك العقبات التي نعتقد أنّها إذا أزيحت تصبح الأمة
أمة مسلمة واحدة متماسكة يحبها كل مؤمن ويبغضها كل عدو:

أولاً: الدعوة إلى توحيد الله، فإنه أول واجب وأعظم واجب
وأفضل واجب، وهو أفراد الله بأنواع العبادات، كإخلاص المحبة
لله، والدعاء والخوف والرجاء والاستغاثة والاستعانة والتوكل
والذبح والنذر، وغير ذلك من أنواع العبادات، ولا تصرف إلا لله
وحده لا شريك له، فإن صرفها العبد لغير الله فإنه وقع فيما
ينافي أصل التوحيد.

ثانياً: نبذ ما يضاد التوحيد، وهو الشرك بنوعيه الشرك الأكبر
والشرك الأصغر، كدعاء الأموات والاستغاثة والاستعانة بهم
والغلو فيهم، والطواف حول قبور الصالحين، والذبح والنذر

لهم، كل ذلك من الشرك المنافي لأصل التوحيد، وهو أساس كل شر.

ثالثاً: لماذا لا تدعو يا شيخ حمد إلى توحيد الأذان؟! وهي خطوة إلى إسقاط الفاصل بين المقبرتين، وهل الشهادة الثالثة: (أشهد أن علياً ولي الله) تقال في الأذان؟!

أجمع المتقدمون من فقهاء المذهب الجعفري أنه ليس في أصل الأذان زيادة: (أشهد أن علياً ولي الله)، وهذه الزيادة في الأذان لم يذكرها علماء الشيعة من المتقدمين، وما كانت تذكر على المآذن، لا في القرن الأول في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا الحسن -رضي الله عنهم أجمعين-، ولا في القرن الثالث ولا في القرن الرابع ولا في القرن الخامس ولا السادس ولا السابع ولا في القرن الثامن؛ وإنما زيدت هذه الشهادة الثالثة في القرون المتأخرة، بل ذهب بعض علماء المذهب إلى حرمة ذكرها في الأذان والإقامة، ومنهم من كره ذكرها فيهما.

وقد حذر أهل البيت -عليهم السلام- من البدع والزيادة على أحكام الإسلام، فالإسلام كامل قد أتمه الله ولا يحتاج إلى زيادة من البشر، قال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}.

عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- قالا: (كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة سبيلها إلى النار) [كتاب الكافي للكليني (١/ ٥٦)].

وقال علي -عليه السلام-: (ما أحد ابتدع بدعة إلا ترك بها سنة) [الكافي (١/ ٥٨)].

[[الكتب الأربعة أو المراجع المعتمدة في المذهب لم تذكر الشهادة الثالثة عن أهل البيت]].

والكتب الأربعة هي:

١- كتاب "الكافي": أخرج الشيخ الكليني في مصنفه "الكافي" أكثر من ثلاثين رواية متعلقة في باب الأذان والإقامة.

٢- كتاب "التهذيب" للشيخ الطوسي: ذكر الطوسي في مصنفه في باب الأذان والإقامة أكثر من سبعين رواية تدور حول الأذان والإقامة.

٣-- كتاب "الاستبصار" للشيخ الطوسي: ذكر في كتابه في باب الأذان والإقامة أكثر من أربعين رواية عن أهل البيت.

٤-- كتاب "من لا يحضره الفقيه" للشيخ الصدوق: ذكر في كتابه في باب الأذان والإقامة أكثر من خمسين رواية، وبعض الروايات تحدثت عن كيفية صفة الأذان والإقامة، ولم يرد في تلك الروايات على كثرتها في الكتب الأربعة ذكر الشهادة الثالثة، مما يدل على أنها زيادة من البشر.

قال ابن بابويه القمي الملقب بالشيخ الصدوق وهو محدث كبير عند الشيعة في القرن الرابع: (أشهد أن علياً ولي الله مرتين، ومنهم من روى بدل أشهد أن علياً أمير المؤمنين حقاً مرتين. ولا شك في أن علياً ولي الله وأنه أمير المؤمنين حقاً... لكن ليس في أصل الأذان؛ وإنما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون بالتفويض المدلسون في جملتنا) [راجع كتاب من "لا يحضره الفقيه" (١ / ٢٩١)].

قال ابن بابويه القمي: (وفيما ذكره الفضل بن شاذان من العلل عن الرضا - عليه السلام - أنه قال: إنما أمر الناس بالأذان لعل كثيرة منها: أن يكون تذكيراً للناسي، وتنبيهاً للغافل، وتعريفاً لمن جهل الوقت واشتغل عنه، ويكون المؤذن بذلك داعياً لعبادة الخالق، ومرغباً فيها، ومقرأً له بالتوحيد، مجاهرًا بالإيمان، ومعلنًا بالإسلام... وإنما بدئ فيه بالتكبير وختم بالتهليل؛ لأن الله - عز وجل - أراد أن يكون الابتداء بذكره واسمه، واسم الله في التكبير في أول الحرف وفي التهليل في آخره.... وجعل بعد

التكبير الشهادتين؛ لأن الأول الإيمان وهو التوحيد والإقرار لله
تبارك وتعالى بالوحدانية، والثاني الإقرار للرسول -صلى الله
عليه وسلم- بالرسالة، وأن طاعتها ومعرفتهما مقرونتان،
ولأن أصل الإيمان إنما هو الشهادتان، فجعل شهادتين
شهادتين، كما جعل في سائر الحقوق شاهدان فإذا أقر العبد لله
-عز وجل- بالوحدانية وأقر للرسول -صلى الله عليه وسلم-
بالرسالة فقد أقر بجملة الإيمان؛ لأن أصل الإيمان إنما هو بالله
وبرسوله؛ وإنما جعل بعد الشهادتين الدعاء إلى الصلاة....
[كتاب "من لا يحضره الفقيه" (١ / ٢٩٩)].

قلتُ: فالرضا -عليه السلام- وهو أحد أئمة أهل البيت، ذكر علل
الأذان ذكر الشهادتين، وهذا يدل دلالة واضحة أنه لا شهادة
ثالثة في الأذان، وأن هذا هو المعلوم والمتقرر والمشروع
عندهم في صفة الأذان، وما زاد عليه فلا يجوز؛ لأنها محدثة
أحدثها الغلاة من المفوضة، كما نص ذلك الشيخ الصدوق.

وقد نقل الحر العاملي الشيعي كلام الصدوق وهذا نصه:
(والمفوضة -لعنهم الله- قد وضعوا أخبارًا وزادوا بها في الأذان
محمد وآل محمد خير البرية مرتين، وفي بعض رواياتهم بعد
أشهد أن محمدًا رسول الله أشهد أن علياً ولي الله مرتين،
ومنهم من روى بدل ذلك أشهد أن علياً أمير المؤمنين حقاً
مرتين، ولا شك أن علياً ولي الله وأنه أمير المؤمنين حقاً، وأن
محمدًا وآله خير البرية، ولكن ذلك ليس في أصل الأذان) [كتاب
وسائل الشيعة للحر العاملي (٥ / ٤٢٢)].

بواب الحر العاملي: باب كيفية الأذان والإقامة. عن موسى بن
جعفر عن آبائه عن علي -عليه السلام- في حديث تفسير الأذان
أنه قال فيه: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله
إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله،
أشهد أن محمدًا رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة،
حي على الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا
الله لا إله إلا الله) [كتاب "وسائل الشيعة" (٥ / ٤٢١)].

وفي رواية توافق ما عند أهل السنة: (وقال في آخره -الأذان-:-
لا إله إلا الله مرة) [ذكرها الحر العاملي في كتابه "وسائل
الشيعة" (٥ / ٤٢١)].

فلماذا لا تؤخذ هذه الرواية لأجل التقارب، ولأنها توافق مذهب
أهل البيت -عليهم السلام- ومذهب أهل السنة؟!!

يقول الشيخ حمد السنان: (تلقيت دعوة من أخي الحبيب الشيخ
عبدالعزیز الحبيب "الشيوعي" حول مشروع شبابي للقراءة
الصحيحة في حب الحسين بعيدًا عن بغض الآخرين، وهو ما
يتوافق مع مشروع التآخي بين السنة والشيعة الذي اتبناه).

يا شيخ حمد السنان -وفقك الله لكل خير- أبشرك أن (مشروعك
الشبابي للقراءة الصحيحة في حب الحسين بعيدًا عن بغض
الآخرين) لا يوجد أحد من أهل السنة والجماعة يبغضه، بل أهل
السنة والجماعة يحبون الحسين -رضي الله عنه- ويتقربون
بحبه إلى الله بعيدًا عن الغلو، وهم وسط بين الرافضة

والنواصب، ولكن أنصحك أن يكون مشروعك مع الشيخ
عبدالعزیز الحذر من الغلو في حب أهل البيت.

ونقول للشيخین الشيخ حمد السنان والشيخ عبدالعزیز الحبيب:
إن مشروعکم -وهو السعي في التآخي بين السنة والشيعة- الكل
يتمناه، ولكن لا بد من غربلة وتنقية للكتب التي ذكرت الروایات
عن الأئمة في ذم الخلفاء الراشدين، والطعن في أزواج النبي
-صلى الله عليه وسلم-، وبيان كذبها، وأنها مدسوسة، وهي من
وضع أعداء الإسلام؛ لتمزيق وحدة المسلمين، ويجب عليکما
وعلى كل مسلم إظهار الوجه الصحيح بين الآل والأصحاب،
وأن بينهما مودة ورحمة ومصاهرة، وأن عليًا -رضي الله عنه
وأرضاه- قد سمى أولاده "أبا بكر" و"عمر" و"عثمان"،
وليس بينه وبينهم عداوة وبغضاء كما يصوره لنا أعداء
الإسلام، ويجب أيضًا تنقية ما أُلصق بالإسلام مما هو غير
صحيح، ومعلوم أنه إذا أخذ الطرف الثاني بتلك الروایات
المكذوبة والتي أُلصقت بالإسلام والفتاوى الشاذة فستختل
الموازین، وسيصيب الأمة التمزق والخلل والشر، ويصير

بعضها يُنكر على بعض إلى الحد الذي قد يصير مع الجهل والتعصب عداوة ومقاتلة، ولذا من الضروري التركيز عليها، وبيان بطلانها والحذر منها، وإليك بعضاً منها:

١- الحذر من سب صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم- الذين أَوْوَهُ وَنَصَرُوهُ، ونقلوا إلينا الإسلام، وركز على محبتهم والحث عليها، وأن يقف المسلم سدّاً منيعاً في وجه كل من يكفرهم أو يسبهم، وأن يدافع عن أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- أمهات المؤمنين، في حين أصبح التكفير والسب لأصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، سنةً ودينًا عند بعضهم، ينشأ عليها الصغير ويهلك عليها الكبير!

وليعلم الشيخان حمد السنان وعبدالعزیز الحبيب أن سب أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة وتكفيرهم والظعن في أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- أمهات المؤمنين إنما هو منهج يهودي تستر أصحابه بستر حب آل البيت، وهذا النوبختي -وهو من علماء الشيعة في القرن الرابع وهو أقرب

للحوادث ممن جاء بعده- قال في كتابه "فرق الشيعة": (أول من طعن في أبي بكر وعمر وعثمان هو عبد الله بن سبأ اليهودي، فسب الصحابة هو من منهج اليهود لإسقاط الإسلام، وليس هو منهج شيعة علي -رضي الله عنه-).

٢- الحذر من الفتاوى الشاذة والأحاديث المكذوبة على أهل البيت، ومنها: عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: (خذ مال الناصب -يعني السني- حيثما وجدته، وادفع إلينا بالخمس) [راجع كتاب "جامع أحاديث الشيعة" (٨/ ٥٣٢)].

وفي رواية أخرى: (مال الناصب وكل شيء يملكه حلال) [راجع كتاب "جامع أحاديث الشيعة" (٨/ ٥٣٣)].

ويروي الكليني في "الكافي" عن محمد الباقر أنه قال: (أن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا) [انظر "الروضة من الكافي" (ص ٢٣٩)].

ويروي الكليني في "الكافي" عن الرضى أنه قال: (ليس على ملة الإسلام غيرنا وغير شيعتنا) [انظر "الكافي" (١ / ٢٢٣)].

٣- الحذر من الأقوال الشاذة المخالفة لصريح القرآن، وبما يسمى بالركن السادس "الولاية"، وهي من الفتاوى الشاذة والأحاديث المختلقة والمكذوبة على أهل البيت، والتي لا أساس لها من الصحة، ومعلوم أن أركان الإسلام خمسة، إذ أن عند القائلين بالركن السادس: من لم يؤمن به فهو كافر حلال الدم والمال والعرض! وإن شهد الشهادتين وصلى وصام وحج وأتى بجميع الإسلام والتوحيد!

قال الخوئي:- (لا يصح صومه. ولا صلاته ولا عبادته. من. لا يعترف بالولاية من غير خلاف) [كتاب "الطهارة" (٩ / ٢٧)].

وأيضًا قال المجلسي ["بحار الأنوار" (٢٣ / ٣٩٠)] وابن المطهر الحلي [كتاب "منتهى المطلب" (١ / ٥٢٢)]: (إن الإمامة من أركان الدين وأصوله).

مع أن الله -سبحانه وتعالى- ذكر في القرآن أصول الإيمان وأركان الإسلام، وذكر ما يوجب الطاهرة من الحدث الأكبر والأصغر: {أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ}، وذكر الغائط {أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ}، ولم يذكر الولاية! مما يدل على أنها من الغلو، كما قال تعالى عن اليهود: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ}.

وقال الشيخ المفيد: (اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار).

ومعلوم أن الله فرض علينا طاعته وطاعة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، قال تعالى: {وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}، ولم يأمرنا بطاعة أحد الأئمة بعد رسوله -صلى الله عليه وسلم-.

الرضا -عليه السلام- وهو من أئمة أهل البيت- قال: (فإذا أقر العبد لله عز وجل بالوحدانية، وأقر للرسول -صلى الله عليه وسلم- بالرسالة؛ فقد أقر بجملة الإيمان؛ لأن أصل الإيمان إنما هو بالله وبرسوله) [كتاب "من لا يحضره الفقيه" (١ / ٢٩٩)، ولم يذكر الرضا الإمامة وأنها ركن سادس.

نسأل الله أن يجمع كلمة المسلمين على الحق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه/ أبو محمد فيحان الجرمان.

-مكة المكرمة-